المذهب المالكي وانتشاره في المغرب الإسلامي

د. لعمارة ساسية

lamarasassia1980@gmail.com

أ . رحالي ميلود

rahalimiloud45@gmail.com

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة

الملخص

يعد المذهب المالكي ثاني المذاهب الأربعة في القدم، تبلور مذهباً واضحاً ومستقلاً في القرن الثاني الهجري، وهو عبارة عما أصله الإمام مالك بن أنس من أصول مجتهدا في اعتمادها، وما درج عليه أصحابه ومتبعوه، ولو خالفوه في الفروع المبنية على تلك الأصول، ، تميز بمجموعة من الخصائص والمميزات، جعلت منه مذهبا واسع الدليل، مجاريا تقلبات الأحوال والأزمان، مستوعبا قضايا الواقع، ومراعيا مقاصد الشرع، وتتجلى هذه الخصائص من خلال النظر في قواعد الاستدلال في المذهب المالكي في مختلف أبعادها الموضوعية؛ لذلك فإن اختيار المغاربة لمذهب يحمل كل هذه الخصائص قد جعل من فهمهم للدين وتدينهم به وتنزيله على واقعهم بمختلف تمظهراته رافدا وحاملا نحو هذا الأفق الديني السني الذي أصبح العام والخاص يتبينون تميزه، وتبوأ هذا المقام الذي أضحى معروفا به بين المغاربة مقام الانفتاح والتسامح والتعاون والثبات والتسامي.

الكلمات المفتاحية: المذهب، المالكية، الأصول، الاجتهاد، الخصائص، المغرب الإسلامي

Abstract :

The Malik'i Rite is regarded anciently as the second rite of the four rites, it is embodied as an independent obvious rite in

the second century of Hijri, it is what Imam Malik Ibn Anas has rooted of assets by his relay on reasoning, and on what his companions and followers have stepped; even though they have opposed him in the branches built on those assets. It was featured by a collection of characteristics and features that made it a rite of wide evidence, adaptive to the facts and events ups and downs, overwhelming the daily cases, and respecting the legitimacy fundamentals, and these characteristics through a glance on the proportions of induction in the Maliki Rite in its various objective dimensions; for that the Maghreb's people selection of

a rite yielding all these features has made their comprehension of the religion and their adaption and its application on their fact by all its illustrations is a source and a support towards this religious Sunnite's horizon which its features become adopted by all mankind and it is granted this well known rank between the Maghreb's people as a position of the openness, the tolerance, the helpfulness, the staidness and the masteries.

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلا هادي له أما بعد:

فقد من الله علينا بنعمة الإسلام وقيض لهذا الدين من يقوم به مصداقا لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1] فسخر له رجالا في كل عصر ومصر، أعطاهم العلم وفقههم في الدين، ليتولوا القيام بأمره دعوة وإرشادا وتعليما، فخدموا هذا الدين، وأرسوا دعائمه، ووطدوا أركانه وأسسوا قواعده وأحكامه، فكانوا خير معين على الحفاظ عليه، ونشره، يأتي على رأس هؤلاء الرجال الأئمة الأعلام، والعلماء الكبار، والشيوخ الكرام الذين أبلوا البلاء الحسن في خدمة هذا الدين، وفي مقدمتهم أئمة المذاهب الذين أسسوا مدارس فقهية وهي المتعارف عليها بالمذاهب السنية منها على الخصوص المذهب الحنفي، والمالكي والشافعي، والحنبلي، ساهمت في تكوين حركة علمية كبيرة، قامت على علوم الدين الإسلامي فأرسوا دعائمها، ووضعوا أصولها واجتهاداتها،

وكونوا التلاميذ الذين قاموا بنشر علمهم وآرائهم، فكانت تلك المذاهب خير معين في إيجاد الحلول المناسبة لكافة المشاكل والقضايا التي واجهت المسلمين قديما وحديثا، في كل الأقطار الإسلامية، وأعطت الدليل على أن الدين الإسلامي صالح لكل زمان ومكان . وهذه الوريقات تبحث جزءاً يسيراً من المذهب المالكي، وانتشاره في المغرب الإسلامي.

الإمام مالك نسبه ونشأته

الإمام مالك هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي الحميري المدني، ولد سنة 93هـ بالمدينة المنورة، وتوفي بها سنة179 هـ، ولقد أخذ مالك عن كثير من الشيوخ حتى قيل إن عدد شيوخه فاق تسعمائة شيخ من التابعين وتابعيهم، وتعتبر أسانيد مالك أقوى الأسانيد كسلسلة مالك عن نافع عن ابن عمر التي تسمى سلسلة الذهب، وسلسلة مالك عن الزهري عن سالم عن ابن عمر. وأهم تلاميذ مالك الذين رووا مذهبه هم: عبد الرحمن بن القاسم العتقي أعلم أصحاب مالك(ت191هـ)، أبو محمد عبد الله بن وهب(ت197هـ)، وأشهب بن عبد العزيز القيسي (ت204هـ)، وأبو محمد عبد الله بن عبد الحكم (ت214هـ)[2].

تدوين المذهب المالكي

مر التدوين في المذهب المالكي بثلاث مراحل:

الأولى: تدوين المذهب في عصر الإمام مالك: ظهر في عصر الإمام مالك نوعين من التأليف الأول: ما كتبه الإمام بنفسه وهو الموطأ، والثاني: مادونه الأصحاب مما سمعوه منه ويعرف بالأسمعة.

أ – كتاب الموطأ: وإن نسبة الموطأ إلى مؤلفه الإمام مالك ليست محل خلاف بين أهل العلم، بل اتفقت كلمتهم على أنه كتابه الذي حرره بيده، وهو أول كتاب قصد منه إثبات الصحيح من سنة رسول الله.

ب – أسمعة الأصحاب:كان مالك يرى الرجل يكتب عنده فلا ينهاه، ولكن لا يرد عليه ولا يراجعه، وكان إذا تكلم بمسألة كتبها أصحابه. ومن تلك الأقوال المدونة تكونت عند كل تلميذ حصيلة متميزة هي مجموع ما سمعه من شيخه، وصارت كل مجموعة منها تنسب إلى صاحبها الذي دونها، وكان مالك إذا سئل عن مسألة، كتبه أصحابه، فيصير لكل واحد منهم سماع. ومن ذلك: عبد الرحمن بن القاسم العتقي له سماع من مالك بلغ عشرين كتاباً. وأبو محمد عبد الله بن وهب له سماع من مالك بلغ ثلاثين كتاباً. وقد كان لهذا التدوين الموسع الفضل الأكبر في بناء المذهب ومسيرة تطوره[3].

والثانية: تدوين المذهب في عصر الفقهاء المتقدمين[4]: إن المستقرئ للآثار التي خلفها كبار الفقهاء المتقدمين يلاحظ أنها تتسم بظاهرتين هما الجمع والتخريج .

أ– الجمع: عكف التلاميذ على التلقي عن أكبر عدد من أصحاب مالك، وإن اختص بعضهم بملازمة شيخ معين، كما اهتموا بتدوين أسمعة شيوخهم، ومن أهم الأمثلة على التدوين:

– الحارث بن مسكين(ت 250 هـ) مثلاً سمع من ابن القاسم وابن وهب وأشهب، ودون أسمعتهم وبوبها.

– عيسى بن دينار(ت212هـ) سمع ابن القاسم وغيره، ولكنه لازمه وعوّل عليه، وله عشرون كتاباً في سماعه من ابن القاسم.

ب– التخريج :فقد جدت مسائل أمام الأصحاب لم ينقل فيها عن الإمام شيء مما اضطرهم الأمر إلى تخريج أجوبتها على المسائل المنصوصة لإمام المذهب، فلما ابتدأ التخريج وكثرت حصيلة أقوال الأصحاب المخرجة على قواعد المذهب اعتنى تلاميذهم بتدوينها، ومن أهم الكتب التي اعتنت بجمع أقوال الأصحاب بالتبعية لأقوال الإمام كتاب المدونة لسحنون بن سعيد التنوخي (ت 240هـ). [5]

وأخيرا التدوين في عصر الفقهاء المتأخرين:إن عصر المتأخرين أطل مع بداية القرن الرابع وامتد إلى وقتنا هذا، واعتنى الفقهاء في هذا العصر بتأليف المختصرات ووضع المتون، وصولا للقول المعتمد في المذهب، وأشهر المختصرات:

– الرسالة لابن أبي زيد القيرواني (ت 386 هـ). ألف كتابه المشهور بالرسالة، وقد كثر اشتغال الناس بها، حتى لقبت بباكورة السعد وبزبدة المذهب، لأنها أول مختصر ظهر في المذهب بعد تفريع ابن الجلاب(ت378هـ).

– التهذيب في اختصار المدونة لخلف بن سعيد الأزدي البراذعي (ت438هـ)، اتبع فيه طريقة اختصار أبي محمد بن أبي زيد، إلا أنه ساقه على نسق المدونة، وحذف ما زاده أبو محمد.

– التلقين للقاضي عبد الوهاب(ت 422هـ)، حقق شهرة لا تقل عن سابقة، ويعتبر هذا الكتاب على صغره من خيار الكتب وأكثرها فائدة.

– مختصر ابن الحاجب (ت 646 هـ) أو جامع الأمهات أما مختصر ابن الحاجب الفرعي المسمى "جامع الأمهات" فإنه يعد من المختصرات التي حظيت باهتمام المالكية شرقاً وغرباً.

– مختصر خليل بن إسحاق المصري (ت 776هـ) في نهاية المطاف يطل على المذهب الذي اختصر به مختصر ابن الحاجب. [6]

نشأة وتطور المذهب المالكي

ويمكن أن نقسم نشأة وتطور المذهب المالكي إلى ثلاثة مراحل:

مرحلة النشوء والتكوين

تأسس المذهب المالكي على يد مالك بن أنس بعد اتصاله بالخليفة العباسي المنصور، وذلك في أوائل القرن الثاني الهجري، وتطورت معالمه على يد تلاميذه من بعده. ارتفع شأنه وصار له صيت شائع نتيجة للدعم اللامحدود الذي أولاه إياه العباسيون،

حتى أن المنصور قال له يوماً : "أنت والله اعلم الناس وأعقلهم لئن بقيت لأكتبن قولك كما تكتب المصاحف، ولأبعثن به إلى الآفاق فأحملهم عليه".

و توسعت قاعدة المذهب المالكي في الحجاز والمدينة المنورة بسبب دعم العباسيين لهم وكان سببا في كسب الناس. وبناء على طلب المنصور والمهدي صنف مالك كتاب "الموطأ"، وما إن فرغ منه حتى فرضه العباسيون على الناس بحد السيف. منح مالك إضافة لسلطة القضاء صلاحيات أخرى، فكان يسجن ويجلد وقد ذكرت كتب مناقب مالك كثيرا من ذلك. وفي عام 237 هـ أخرج قاضي مصر أصحاب أبي حنيفة والشافعي من المسجد، فلم يبق سوى أصحاب مالك، وكان للقاضي الحارث بن مسكين الأثر الفاعل في نشر المذهب هناك. أصدر المنصور أوامره إلى ولاته بأن يكونوا طوع إرادة مالك، فأصبح مهاباً عند الولاة والناس على السواء. وفي المغرب العربي كان ليحيى بن يحيى (ت 234هـ)، وهو من تلاميذ مالك، الأثر الفعال في نشر المذهب هناك وكسب المؤيدين له، فقد كان مكيناً عند السلطان، وقد استغل هذه المكانة فكان لا يولي القضاء إلا من كان على مذهبه.

و تبنت دولة المرابطين ومن بعدها دولة الموحدين في المغرب الأقصى مذهب مالك ونشروا الكتب التي تحوي آراءه. توسع المذهب ورسخت قواعده بسبب دعم السلطة له، وفي عهد الرشيد حصر الإفتاء بيد مالك بن أنس.

و ينطلق مالك في اجتهاداته من أصول، وقد أحصاها أهل العلم فاختلفوا في عددها، إلا أن أدق إحصاء لها هو ما ذكره القرافي (ت 684هـ): الكتاب والسنة والإجماع وإجماع أهل المدينة والقياس وقول الصحابي والمصلحة المرسلة والعرف والعادات وسد الذرائع والاستصحاب والاستحسان[7]. ويعتبر اعتبار عمل أهل المدينة من أهم مميزات المذهب[8].

وفي هذا الدور بدأ تشكل مدارس المذهب مدرسة الحجاز، مدرسة العراق،

المدرسة المصرية، المدرسة المغربية، مدرسة الأندلس، بعد وفاة الإمام ولعل ظهورها يعود إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

الأول:منهج الإمام الاستنباطي وأصوله فقد احتج بنوعين من السنة الأحاديث المرفوعة، وآثار الصحابة وفتاويهم وعمل أهل المدينة وأعرافهم.

الثاني:التخصص المزدوج لإمام المذهب(حديث، فقه) جعل تلاميذه يتأثرون به فبعضهم يغلب عليه الجانب الفقهي والبعض يغلب عليه الجانب الحديثي.

وكان لهذين العاملين أثر واضح في ظهور منهجين في المذهب:

الأول : يقدم الأحاديث على العمل، وعلى رأسهم ابن الماجشون (ت 212هـ)وابن وهب من المصريين وعبد الملك بن حبيب السلمي من الأندلسيين.

الثاني : يرى اعتماد الأحاديث التي أيدها العمل وتقديمها، وعلى رأسهم عبد الرحمن بن القاسم وأكثر تلاميذ الإمام المصريين[9].

أما العامل الثالث: فعامل البيئة، إذ كان في العراق منهج أهل الرأي غالبا فتأثر بهم مالكية العراق.

وإن عامة الكتب المشهورة في هذا الدور لا تعدو كونها سماعات ومرويات الطلبة من الإمام مالك، وقد يضاف إليها الآراء الشخصية والترجيحات والاستنباطات، ولا يخرج عن هذا الطابع إلا كتاب المؤسس وهو الموطأ[10].

الكتب المعتمدة المشهورة في هذه الفترة

اجتبى علماء المالكية أربعة كتب أطلقوا عليها اسم الأمهات، وهي:

- المدونة: لسحنون وهي أولى أمهات الفقه المالكي.
- الواضحة: لعبد الملك بن حبيب السلمي القرطبي وهي ثاني أمهات الفقه المالكي .
- العتبية: وتسمى المستخرجة من الأسمعة: لمحمد بن أحمد العتبي القرطبي(ت

255هـ)

– الموازية : لمحمد بن إبراهيم المعروف بابن المواز(ت 255 هـ) وهي رابع الأمهات

ثم عندهم الدواوين وهي الأمهات السابقة، ويضيفون إليها:

– المختلطة:وهي المدونة نفسها لكن قبل مرحلة تحقيق ومراجعة سحنون

– المجموعة : محمد بن إبراهيم بن عبدوس (ت 260هـ) وهي خامسة الدواوين.

– المبسوط: سادس الدواوين، ومنه تعرف طريقة العراقيين في التأليف والفقه، وقد أفاد منها الباجي (ت 433هـ) وابن أبي زيد في النوادر. وهو عراقي التأليف والمنهج.

على أن المدرسة العراقية اعتمدت كتبا أخرى، واهتمت بها بالغ الاهتمام، وهي مختصرات ابن عبد الحكم وتعتبر البنية الأساسية عند العراقيين إلى جانب الموطأ في الاجتهاد والترجيح.

مرحلة التطور

تبدأ مرحلة التطور من حيث انتهت مرحلة النشوء أي مع بداية القرن الرابع، ولا يمكن فصل هذه المرحلة عن غيرها، فمراحل المذهب تتداخل وتمتزج امتزاجا ينصهر في الآراء والاجتهادات، والترجيحات التي تبرز في المراحل المختلفة.

وقد أصيبت المدارس المذهبية بنكبات متعددة خلال هذه الفترة باستثناء المدرسة الأندلسية التي استمرت مزدهرة نتيجة الدعم السياسي المطلق للمذهب خلافا لما لاقاه من العبيدين في تونس وغيرها . وإذا كانت مرحلة النشوء قد تميزت بالاتجاه الانفرادي كل مدرسة تعتمد سماعات شخص أو اثنين بعينهما وعدم اعتبار سماعات غيرهما من أنصار المدارس الأخرى، فإن هذه النزعة قد بدأت تضمحل وتتلاشى، وصار التلاقح الفكري واضحا بين مدارس المذهب بواسطة عدة طرق التلمذة، الحج، تبادل الكتب. . . وقد كان للمدرسة الأندلسية السبق في هذا المجال حيث أنتجت أول كتاب في سماعات

الإمام مالك أيا كانت المدرسة التي ترويه أو تعتمده خلافا لما كان عليه الحال وأخرجت بذلك كتاب الاستيعاب.

كما أن فقهاء العراق بدؤوا في الاهتمام بكتب واحد من أعلام المدرسة المغربية وهو ابن أبي زيد القيرواني فألف أبو بكر الأبهري(ت 375هـ) شرحا سماه مسلك الجلالة في مسند الرسالة وللقاضي عبد الوهاب البغدادي شروحات مشهورة.

وقد كانت المدرسة العراقية تعتمد مختصرات ابن عبد الحكم، في حين كانت المدارس الأخرى تعتمد سماعات ابن القاسم لا تحيد عنها ثم بدأ التقارب يلوح بين كافة المدارس في اعتماد سماعات ابن القاسم بيانه أن قاعدة "إذا اختلف الناس عن مالك فالقول ما قاله ابن القاسم" [11] تعد من أقدم قواعد الترجيح في المذهب[12].

لكن هذه القاعدة قد خضعت لتطويرات عديدة، كما جاء في كتاب "فتح العلي المالك في الفتوى :"إنما يفتى بقول مالك في الموطأ، فإن لم يجده في النازلة فبقوله في المدونة، فإن لم يجده فبقول ابن القاسم فيها، وإلا فبقوله في غيرها، وإلا فبقول الغير في المدونة، وإلا فأقاويل أهل المذهب"[13].

خصائص مرحلة التطور من ناحية البحث ومنهج التأليف والموضوعات

1- البحث: لقد تبلور في أواخر المرحلة الأولى اصطلاحان رئيسان لدراسة المذهب واستنباط الأحكام الشرعية اصطلاح عراقي، واصطلاح قروي، ولكل من المدرستين منهج بحثي مغاير لما عليه الأخرى.

إلا أن هذا التمايز المنهجي لم يستمر طويلا، فقد نتج عن الاتصالات العلمية توحيد منهج البحث عند أتباع المذهب المالكي وخير مثال على ذلك الإمام ابن أبي زيد والباجي والقاضي عياض (ت 544هـ). أما الأول فقد جمع أفضل ما عند كل مدرسة فمن إفريقية استفاد من أبي بكر بن اللباد(ت 333هـ)، ومن الأندلس الأصيلي (ت 392هـ)، ومن فاس درّاس بن إسماعيل (ت 375 هـ)، ومن مصر ابن شعبان صاحب

الزاهي ابن القرطي(ت 355هـ) ومن العراق أبو بكر الأبهري، فتلاقى في كنفه متباعد الأفكار.

والباجي ابتدأ حياته دارسا للفقه المالكي الأثري ثم انتقل للشرق فدرس الفقه المالكي العراقي، فلما عاد للأندلس صار مدرسة قائمة بذاتها. أما القاضي عياض فقد قدم في شرحه للمدونة نموذجا للجمع بين الطريقتين، واشتهر شرحه باسم التنبيهات.

2- التأليف : كانت المصنفات المذهبية الأولى تتميز بالتداخل بين كلام مالك وغيره، وكثرة التخاريج وتعدد الاصطلاحات، فكان لا بد من عملية الضبط والتهذيب ومراعاة الانسجام ووحدة الموضوعات، وبذلك دخل التأليف مرحلة الغربلة والتمحيص.

إلا أن التأليف سلك مسلكين مختلفين نسبيا :

الأول : مسلك التهذيب والترتيب والاختصار والتنقيح لأمهات ودواوين المذهب مع زيادة ما استجد. وفي هذا الصنف تندرج مصنفات ابن أبي زيد القيرواني إلا الرسالة، وابن بشير(ت 198 هـ) وابن رشد.

الثاني : صياغة منهجية جديدة للآراء الفقهية في المذهب ، فيكون الكتاب مبتدعا في منهجه وترتيب موضوعاته، ومن هذه الكتب : رسالة ابن أبي زيد القيرواني، والتلقين للقاضي عبد الوهاب، والتفريع لابن الجلاب.

3- الموضوعات: اهتم علماء المالكية في هذه المرحلة بعلم القضاء والتصنيف فيه، وخصوا معظم جهدهم في ثلاثة ميادين من ميادين تطبيق الفقه الإسلامي القضائي :

أ – الوثائق والشروط : وقد بدأت نهضة هذا الفن بالأندلس .

ب – ما جرى به العمل أو الماجريات: وقد خص بعض المالكية هذا الفن بتأليف كالباجي في كتابه فصول الأحكام، إذ هو موضوع لبيان ما جرى عليه عمل الحكام .

جـ- الفتاوى والنوازل: وكتب النوازل والفتاوى المالكية تنقسم إلى قسمين :

الأول : كتب تحتوي على أحكام قضائية، في قضايا عرضت على المؤلف بصفته قاضيا، فأصدر حكمه فيها . الثاني : كتب جمع فيها المؤلف فتاويه، أو جمعها أحد تلامذته[14].

مرحلة الاستقرار

تبدأ هذه المرحلة بإطلالة القرن السابع وبكتاب جامع الأمهات، بعد أن ختمت مرحلة التطور بكتاب عقد الجواهر الثمينة لابن شاس (ت 616 هـ). وقد شهدت انصهار المدارس المالكية في بوثقة واحدة، ساعد على هذا عوامل منها:

أ- غياب مدرسة العراق ومدرسة المدينة وضعف تأثيرهما العلمي إلا المدينة بعد ظهور قاضي المدينة ابن فرحون (ت 799هـ).

ب- ضعف المدرسة الأندلسية بسبب الأوضاع السياسية، ثم لم تلبث أن غابت بعد حروب الاسترداد.

فلم تبق إلا المدرسة المصرية والمغربية وكانت العلاقات العلمية بين المدرستين قوية جدا، فخليل بن إسحاق اعتمد في مختصره على أعلام المدرسة المصرية ولم ينس المغاربة كابن عبد السلام (ت 749 هـ) وكذلك متقدميه كعلي بن محمد اللخمي (ت 478) ومحمد بن علي المازري (ت 526هـ) وأبو بكر بن يونس (ت 451هـ) .

وقد ظهر في مقابل الشيخ خليل، ابن عرفة (ت 803هـ) حيث اشتهر بتحقيقات في المذهب لم يلبث شراح خليل أن اعتمدوها واعتمدوا استظهاراته كبهرام بن عبد الله الدميري (ت 815هـ) في كتابه الشامل ومحمد بن مرزوق (ت 842هـ) في شرحه على المختصر.

وقد تميز هذا الدور بسمة الترجيح بين الروايات، وهو دور اجتهاد نظري، والقاعدة المعتمدة في هذا الدور يلخصها أبو الحسن الطنجي (ت 734هـ): "قول مالك في المدونة أولى من قول ابن القاسم فيها، لأنه الإمام الأعظم، وقول ابن القاسم فيها أولى

من قول غيره فيها، لأنه أعلم بمذهب مالك، وقول غيره فيها أولى من قول ابن القاسم في غيرها، وذلك لصحتها"[15].

أما فيما يخص تصنيف الآراء الفقهية اطراحا واعتمادا، فإن الرأي الفقهي لا يعدو إحدى الدرجات الثلاث:

أ – الراجح : وهو ما قوي دليله

ب – المشهور : وتختلف الآراء في تعريفه:

– ما قوي دليله.

– ما كثر قائلوه، وهو المعتمد عند أكثر المتأخرين.

– رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة.

جـ– الضعيف ويقابل الراجح، والشاذ ويقابل المشهور.

فإذا صح في مسألة ما قول راجح أو مشهور فلا يجوز العدول عنه إلى الشاذ والضعيف إلا إذا كان العمل عليه .

وفيمن يقبل قوله في التشهير فيرى المتأخرون أن ابن رشد والمازري وعبد الوهاب متساوون في التشهير. ويقدم قول ابن رشد فيما لم ينبهوا على ضعف قوله على كل من ابن بزيزة (ت673هـ) (كما رجح صاحب النيل) وابن يونس واللخمي . وابن يونس مقدم على اللخمي.

هذا فيما يخص الأفراد أما المدارس، فإن للمصريين الأسبقية دائما فإن اختلفوا مع العراقيين أو المدنيين فروايتهم مقدمة، ثم يأتي المغاربة بعدهم في المرتبة لكنهم إن اختلفوا مع المدنيين يقدم المدنيون[16].

خصائص المذهب المالكي

يتميّز المذهب المالكي بعدة خصائص جعلته متميزا عن بقية مذاهب أهل السنة ولعل أهمها:

أولا: على مستوى أصول الفقه : يمتاز المذهب المالكي على مستوى أصول الفقه بعدة مزايا من أهمها:

1- وفرة مصادره وكثرة أصوله المتمثلة في الكتاب والسنة وإجماع الأمة وعمل أهل المدينة والقياس والاستحسان والاستقراء وقول الصحابي وشرع من قبلنا والاستصحاب والمصالح المرسلة وسد الذرائع والعرف والأخذ بالأحوط ومراعاة الخلاف. بالإضافة إلى القواعد العامة المتفرعة عنها والتي أنهاها بعض المالكية إلى ألف ومائتي قاعدة تغطي جميع أبواب الفقه ومجالاته.

2- تنوع هذه الأصول والمصادر فإنها تتراوح بين النقل الثابت والرأي الصحيح المستمد من الشرع والمستند إليه كالقياس. هذا التنوع في الأصول والمصادر والمزاوجة بين العقل والنقل والأثر والنظر وعدم الجمود على النقل أو الانسياق وراء العقل هي الميزة التي ميزت المذهب المالكي عن مدرسة المحدثين ومدرسة أهل الرأي .

3- توسعه في استثمار الأصول المتفق عليها توسعا كبيرا، وهكذا نجده في التعامل مع الكتاب والسنة لا يكتفي بالنص والظاهر بل يقبل مفاهيم المخالفة والموافقة وتنبيه الخطاب كما يقبل دلالة السياق ودلالة الاقتران والدلالة التبعية، وقد استدل بقوله تعالى: على عدم وجوب الزكاة في الخيل لاقترانها بالحمير ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾[17] التي لا زكاة فيها، كما توسع في باب القياس فقبل أنواعا من القياس لا يقبلها غيره ولم يخصه بباب من أبواب الفقه ولا نوع من أنواع الحكم[18].

ثانيا: على الصعيد الفقهي:أما خصوصيته على الصعيد الفقهي فامتاز بـ:

1- رحابة صدره وانفتاحه على غيره من المذاهب الفقهية والشرائع السماوية السابقة يتجلى ذلك في:

أ- اتخاذ شرع من قبلنا شرعا لنا ما لم يرد ناسخ، وهكذا أخذ المالكية بجواز الإجازة والنكاح على منافع بقول صاحب مدين: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى

ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ ﴾[19]

ب- إباحته الاقتداء بالمخالف في الفروع ولوترك شرطا من شروط الصلاة أوركنا من أركانها في الفقه المالكي إذا كان الإمام لا يراه شرطا ولا ركنا في مذهبه، الصلاة وراء من نام ولم يتوضأ أولا يقرأ الفاتحة في الصلاة أو يفتتح الصلاة بغير تكبيرة الإحرام على مذهب الإمام أبي حنيفة.

ت- رفضه تكفير المسلمين بالذنب والهوى فقد سئل مالك عن المعتزلة أكفار هم؟ قال من الكفر فروا.

ث- تصحيحه حكم المخالف لمذهب مالك ومنع نقضه وإن خالف المشهور أو الراجح في المذهب المالكي، وهي القاعدة المعروفة بحكم الحاكم يرفع الخلاف.

ج- في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن المختلف فيه لا يجب فيه الأمر بالمعروف ولا النهي عن المنكر، وهي قاعدة من أهم القواعد التي تحقق التعايش بين المذاهب والطوائف المختلفة وتحفظها من الصراع المذهبي والطائفي.

ح- أنه إذا لم يوجد نص للمالكية في النازلة المعروضة فإنه يعمل فيها بالفقه الشافعي أو الحنفي على خلاف بينهم.

خ- رفض مالك فرض مذهبه وموطئه على جميع الأئمة حين عرض عليه الخليفة العباسي ذلك واعتذر مالك عن ذلك[20].

د- استحسانه العمل برأي المخالف ابتداء في بعض مواطن الخلاف من باب الورع والخروج من الخلاف، قراءة البسملة سرا، وقراءة الفاتحة خلف الإمام للخروج من خلاف الشافعي.

ذ- قبوله رواية المبتدع إذا لم يكن داعية لمذهبه ولم يكن ممن يستحل الكذب.

ر- إباحته الخروج عن المذهب والعمل بقول المخالف عند الحاجة وفي بعض القضايا التي يصعب فيها الأخذ بالفقه المالكي أو لغير ذلك من الأسباب. روي عن

مالك أنه دخل المسجد بعد صلاة العصر وجلس ولم يصل تحية المسجد فقال له صبي: قم يا شيخ فاركع ركعتين، فقام فصلاهما فقيل له في ذلك، فقال خشيت أن يصدق علي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾[21]. [22].

2- قابليته للتطور والتجديد ومواكبة العصر: بفضل أخذه بمبادئ العادة الحسنة والمصلحة المرسلة وسد الذرائع. كمثال على ذلك قراءة القرآن جماعة شهادة اللفيف بيع الصفقة. إلا أن هذه القابلية للتطور والتجديد محصورة ومحدودة في ساحة المسكوت عنه أو المخير فيه أو المختلف فيه أما المنصوص عليه أمرا أو نهيا أو إذنا أو ما يسمى بالعادات الشرعية فإنه من الثوابت التي لا تقبل التغيير ولا يجوز المساس بها باسم المصلحة المرسلة أو العادة المتجددة لأن ذلك يعتبر نسخا للشريعة ولا نسخ بعد وفاته[23].

3 – المرونة في معالجة كثير من القضايا الشائكة والحالات المستعصية: عمل على حل المشاكل الطارئة بفضل مبدأ مراعاة الخلاف الذي اتخذه أصلا من أصوله الفقهية التي بنى عليها فقهه، يتجلى ذلك في:

أ- تصحيحه بعض العقود الفاسدة المختلف فيها بعد وقوعها مراعاة لقول المخالف بشرط أن يكون ذلك القول مؤسسا على دليل قوي في نفسه.

ب- في ترتيب آثار العقود الصحيحة على العقد الفاسد المختلف فيه أيضا. وكمثال على ذلك، الأنكحة الفاسدة المختلف فيها، فإن الفقه المالكي يصحح بعضها بعد الدخول. وفي البيوع الفاسدة ينتقل فيها الضمان للمشتري بالقبض وإذا فات المبيع يمضي بالثمن[24].

4- السماحة والتيسير في أحكامه وآرائه:رائده في ذلك الكتاب والسنة وما استنبط منهما من قواعد أصولية ومبادئ فقهية ساعدته على اتخاذ أيسر الحلول وأخف الأحكام وأسهلها مثل قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَوَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[25]. وقاعدة: "الحرج مرفوع" و"المشقة تجلب التيسير" وغير ذلك[26].

5- الوسطية والاعتدال في أحكامه ومواقفه وفي أصوله وفروعه:لا إفراط ولا تفريط ولا غلو ولا تشديد ولا غرابة ولا شذوذ ولا جمود ولا تعقيد ولا تمرد ولا تكفير. يقول بالقياس ويحبذ الأخذ بالرخص ويكره الأخذ بغرائب الأقوال وشواذ الأحكام يحب الإتباع ويكره الابتداع، ويحرم استعمال الحيل للتخلص من الواجبات أو التوصل إلى المحرمات، ويرفض نتائجها ويؤاخذ المحتال بنقيض قصده، ويحرمه من الاستفادة من حيلته، ويعاقبه على فعلته. وكمثال على ذلك الفرار من الزكاة والطلاق في مرض الزوج ونكاح المحلل.

6- البعد المقصدي:حيث يعتبر الفقه المالكي من أعمق المذاهب الفقهية فهما لروح الشريعة الإسلامية ومقاصدها وأبعدها نظرا واعتبارا لمآلاتها، وأكثرها التزاما بمراعاة حكمها وأسرارها عند استنباط الأحكام من نصوصها، وتفريع الفروع عليها، وخاصة فيما يتعلق بالضروريات الخمس: الدين والنفس والمال والعرض والعقل فإنه تفوق على كثير من المذاهب الفقهية في العناية بها والمحافظة عليها ومنع المساس بها من قريب أو بعيد وبأي وجه من الوجوه.

ففي باب الدماء يتفق الفقه الإسلامي على اختلاف مذاهبه ومدارسه على أن الحكمة من القصاص هي المحافظة على أرواح الناس وحياتهم، والضرب على أيدي المعتدين وزجرهم من سفك دماء الأبرياء ظلما وعدوانا أخذا[27] من قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَاأُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.[28]

7- البعد العلمي والمعرفي بنصوص الشريعة الإسلامية وروحها: ومن أجل هذا البعد العلمي المعرفي كان الفقه المالكي أقرب المذاهب الفقهية إلى الكتاب والسنة وأقلها مخالفة للحديث الصحيح[29].

8- البعد الاجتماعي والمصلحي في توجهاته وأحكامه: بفضل اتخاذه المصالح المرسلة والعادات الحسنة أصلا من أصوله الفقهية، ومصدرا من مصادره التشريعية التي بني عليها فقهه، وأرسى عليها قواعد مذهبه واستمد منها آراءه وأحكامه. ولا ينتظر قيام

الدليل الخاص على شرعية تلك المصلحة بعينها أو تلك العادة بذاتها اكتفاء بالقاعدة العامة أن الشريعة الإسلامية إنما جاءت لجلب المصالح ودرء المفاسد، وأنه حينما كانت هناك مصلحة فهناك حكم الله حتى يدل الدليل على خلاف ذلك.

9- المنطقية والعقلانية في أحكامه:لا تجد فيه ما يناقض العقل السليم أو يخالف المنطق الصحيح أو تحيله السنة الكونية، ويرفض ذلك كله ولا يقبله ويشترط الإمكان في كل أحكامه ويرد ما يخالفه كما هو الشأن في الأنساب والشهادات والدعاوي.

10- الواقعية: نوازله وفروعه في مختلف الأبواب موضوعاتها تتراوح بين ما هو واقع وما يمكن وقوعه. وقد كان مالك رحمه الله إذا سئل عن شيء من ذلك يقول للسائل، سل عما يكون ودع ما لا يكون، وربما أعرض عن السائل، فإذا ألح عليه السائل في طلب الجواب يقول له: لو سألت عما تنتفع به لأجبتك[30].

أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي

المدينة المنورة بالنسبة للمذهب المالكي هي الموطن الذي نشأ فيه في عصر مؤسسه الإمام مالك بن أنس وتلاميذه، ومنها انتشر في الآفاق منذ عهد الإمام مالك شرقا وغربا وجنوبا وشمالا، وبذلك شكلت بلاد الحجاز مكة والمدينة خلال القرن الثاني الهجري مركز علميا لانتشار المذهب المالكي، ومنها انتشر جنوباً فوصل إلى اليمن مع أوائل تلاميذ مالك من أهل اليمن، وكذلك انتشر غرباً إلى مصر وفي المغرب الإسلامي حيث كان الأكثر قوة وحيوية، فضله المغاربة واجتهدوا فيه وبرعوا في العمل والممارسة في ضوئه. وإذا ما حاولنا تعليل ذلك بالنظر في أسباب هذا الواقع وجدنا أن ذلك يرجع إلى عوامل كثيرة منها الفكرية، والاجتماعية، والجغرافية، ومنها ما هو سياسي.

العامل الفكري

1- دور الرحلة في طلب العلم في انتشار المذهب المالكي

كان لها الأثر الأبرز ؛ إذ أننا لا نجد خلال القرن الأول وحتى منتصف القرن الثاني

مدرسة فقهية في المغرب الإسلامي، وأتسم الإسلام خلال هذه الفترة بالسطحية لأن الدولة الأموية لم تهتم بنشره بقدر اهتمامها بعائدات المغرب المادية وهذا ما جعل نواة المدرسة الفقهية في المغرب الإسلامي بسيطة في مقوماتها مقارنة بالمدارس الفقهية في المدينة والكوفة ويرجع ذلك إلى أن بلاد المغرب الإسلامي لم يدخلها الصحابة الكرام وإنما دخلها عدد من التابعين في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز سنة 100 هـ لا يتجاوز عددهم العشرة أشخاص.

2- دور تلاميذ الإمام مالك من أهل المغرب

ويتضح دور تلاميذ الإمام مالك من أهل المغرب في جانبين الأول نشاطهم في خدمة مذهب الإمام مالك من حيث التأليف في مختلف النواحي ونشاطهم في الدعوة للمذهب والجانب الآخر شخصي يتمثل في سلوك معظم تلاميذ الإمام مالك إذ حرص كل منهم أن يكون مالك في بلده من خلال تفرغهم للدين والترفع عن الوظائف، وأتاح لهم ذلك أن يحظوا بمكانةٍ رفيعةٍ في مجتمعاتهم، وأصبحوا رؤساء الناس واختصوهم بثقتهم واعتبروهم قادتهم وأصحاب الرأي فيهم فأصبح تلاميذ مالك الموجهين للمجتمع في المغرب الإسلامي بما أمتلكوه من علم.

3- معاملة الإمام مالك لتلاميذه المغاربة وتقريبهم منه

شخصية الإمام مالك وسلوكه وأساليب تعامله مع تلاميذه المغاربة كانت من الأسباب المشجعة والمحببة لهم، فقد ترك تعلق تلاميذ الإمام مالك بمربيهم أثراً فيهم، وفي هذا الصدد بذل مالك جهده مع عدد من طلابه المغاربة لنشر أرائه وحثهم على نشرها[31].

العامل الاجتماعي

1- ملاءمة المذهب المالكي للواقع الاجتماعي في المغرب

وقد وجدت في المذهب المالكي عدة مميزات جعلته يتلاءم مع طبيعة المغاربة أبرزها:

أ- خلوه من البدع ومحاربة أهل البدع والأهواء، فأهل المغرب تميزوا خلال القرون الهجرية الأولى بحساسية مفرطة تجاه مسألة السنة وسعيهم إلى تتبع الآثار ومقاومة أهل البدع والأهواء.

ب- تميز المذهب المالكي بكثرة مراعاته للعرف أي أنه يعتمد على الواقع ويأخذ بأعراف الناس وعاداتهم، فهو في ذلك مذهب اجتماعي عملي أكثر منه نظري يبتعد عن الواقع، وهذه الخاصية يبدو أنها ناسبت الفطرة الاجتماعية لأهل المغرب التي امتازت ببساطتها ووضوحها.

جـ- تميز المذهب المالكي بكثرة الأصول التي اعتمد عليها في مختلف المسائل التي تطرح، وهو ما يسمح للمفتي باختيار الأصلح والأكثر ملاءمة للواقع، ويبدو أن هذه الخاصية المرنة قد لاءمت جيداً الواقع المغاربي وتماشت معه.

2- شخصية الإمام مالك: تلك الشخصية المتمسكة بالسنة المحاربة للبدع والمتشبثة بآثار الصحابة والتابعين، بالإضافة إلى الآثار الواردة في شأن عالم المدينة التي أجمعت خلال القرن الثاني الهجري على فضل الإمام مالك وتفوقه على أقرانه، وثناء علماء عصره فتمثل تلاميذه المغاربة بشمائله وسلوكه في معاملتهم مع المجتمع المغاربي وهو ما كان لها لأثر الأبرز في ارتباط أهل المغرب الإسلامي بالإمام مالك ومذهبه[32].

3- تشابه طبيعة المجتمع المدني مع المجتمع المغربي: وهو ما عبر عنه ابن خلدون بمناسبة البداوة بين أهل الحجاز وأهل المغرب حيث قال: "وأيضا فالبداوة التي كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق فكانوا إلى الحجاز أميل بمناسبة البداوة "[33]، وفسر رأي ابن خلدون في البداوة بأنها الحالة التي ظل عليها عرب الحجاز من التشبث بتقاليد العرب وعدم اندماجهم في الحضارة

الوافدة عليهم وليس البداوة بمعناها التخلف وخشونة الطبع وهو ما تداركه ابن خلدون في ختام تعليله لأسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب حيث قال:" أن مذهب مالك كان خلال هذه الفترة غضاً ولم تدخل فيه الحضارة وتهذيبها " وهو ما يوافق طبيعة أهل المغرب الباحثة عن البساطة والوضوح[34].

4- ارتباط أهل المغرب بالمذهب المالكي

من المعروف أن هذا المذهب منذ أن وصل المغرب وأهله متعلقون به مخلصون له لا انقطعت صلتهم به ولا أخذتهم أنفسهم بالتخلي عنه واعتناق غيره بل تشبثوا به، ودافعوا عنه وانتصروا لحملته ودعاته وناشريه، وما كان هذا المذهب ليحظى بهذه الثقة ويحوز هذا الإجماع من المغاربة عامتهم وخاصتهم لولا أن وجدوا في مبادئه وقواعده ما يشبع رغباتهم، ويلبي حاجاتهم. [35]

العامل الجغرافي

1- دور قافلة الحج في التلقي على مذهب مالك: فكما كان يصاحب قافلة الحج من التجار يتجرون إلى مكة والمدينة ومصر؛ كان يصاحبها جمع من الطلبة الذين يطلبون العلم في مكة وفي المدينة وفي غيرها من الأقطار؛ وفي المدينة لا يجدون أشهر من عالمها :مالكا ليأخذوا العلم عنه: فيلازمونه ويتعلمون منه ثم يعودون لبلادهم ينشرون مآثر مالك وعلومه فيمهدون الناس لحبه وتقبل آرائه الفقهية خاصة وأنه كان في المدينة وهي مهبط الوحي ومحط أنظار المسلمين.

2- نشوء المذهب بالديار المقدسة: كانت رحلة المغاربة لا تعدو أرض الحجاز إلا قليلا فقد كانوا يؤمونها للحج والعمرة فإذا أتموا ذلك عرجوا على المدينة لزيارة قبر النبي ويقيمون بها يستمعون أخبارها. وكانت شهرة مالك تملأ المدينة وتتجاوزها إلى غيرها ؛لذلك كان الحجاج يقصدون مجلسه لطلب الفتوى وللتعلم وللتأدب والتبرك أثناء إقامتهم بالمدينة .

3- بعد العراق عن طريق رحلة المغاربة إلى الحجاز:وكان لهذا العامل دور كبير؛ فالكوفة تبعد آلاف الأميال عن المغرب وكذلك البصرة؛ وإنما كان المغاربة يرحلون إلى الحج إما عن طريق سيناء وينعطفون منها عن طريق البر، وإما عن طريق البحر الأحمر، ولم يكن العراق في طريقهم حتى يأخذوا عن علمائه والذين رحلوا إليه اثنان فقط عبد الله بن فروخ(ت 175) وأسد بن الفرات[36] .

العامل السياسي

ونعني به التزام السلطات السياسية الأمراء والخلفاء والقضاة بأحكام المذهب المالكي وكان هذا العامل نتيجة للجهود التي أثمرتها العوامل السابقة ولولاها لما كان لهذا العامل كبير أثر في التزام المجتمع المغاربي بالمذهب المالكي والدليل عليه ما صنعه الفاطميون الذين حاولوا فرض مذهبهم على الناس فحاربوه وناصبوه العداء، وفي هذا السياق يمكن أن نفهم لماذا رسخ أمير إفريقيا أول ما ولي عليها سنة 407هـ المذهب المالكي فيها.

وأيضا مناهضة المذهب المالكي لمذهب الخوارج الذي تسرب إلى المغرب في القرن الثاني الهجري، والخوارج ينكرون حكم الأمويين والعلويين، وبما أن الأندلس كانت تحكم من قبل الأمويين، والمغرب يساس من طرف الأدارسة العلويين، لذلك عمل حكام القطرين على ترسيخ المذهب المالكي لإبطال مذهب الخوارج.

ولقد كان تأثير القضاة على الناس من خلال جانبين أساسيين:

أ- صلابة القضاة في تنفيذ أحكام الشرع: إن تولي المالكية خطة القضاء وصلابتهم في تنفيذ أحكام الشرع خاصة إذا تعلق الأمر بالأمراء والخلفاء كان له أثر كبير على انتشار المذهب المالكي من حيث قبول الناس له ومن حيث قصر الناس على التعامل وفق أحكامه.

ب- أوصاف القضاة الحسنة: فقد قيل في محمد بن سحنون أنه كان إمام عصره

في مذهب أهل المدينة بالمغرب جامعا لخلال قلما اجتمعت في غيره من الفقه البارع والعلم بالأثر والجدل والحديث والذب عن مذهب أهل الحجاز[37].

الخاتمة

تتلخص أهم نتائج البحث فيما يلي:

يعد المذهب المالكي ثاني المذاهب الأربعة في القدم، ويقال لأصحابه أهل الحديث، تأسس على يد مالك بن أنس، وذلك في أوائل القرن الثاني الهجري، وتطورت معالمه على يد تلاميذه من بعده.

وقد تم تأصيل قواعده على يد صاحبه مالك بن أنس، الذي عمل على تمهيد الطريق لمن جاء بعده، وذلك بتأصيل الأصول وتقعيد القواعد.

وكان الإمام مالك يفقه الناس ويجيب بما ينفع الناس مراعيا المصلحة وروح العلم والتحري في السؤال والتثبت في الفتوى والاحتياط.

ساد وانتشر مذهبه في المغرب الإسلامي حتى سكن القلوب واستمر قويا لعوامل كثيرة منها ما هو فكري ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو جغرافي ومنها ما هو سياسي.

---

[1] سورة الحجر، آية 9

[2]– محمد أبو زهرة، مالك حياته وعصره، دار الفكر العربي، ط2، ص 25 – 29. عبد الحليم الجندي، مالك بن أنس إمام دار الهجرة، دار المعارف، القاهرة، ص 52– 55. ابن خلفون الأزدي، أسماء شيوخ مالك بن أنس، تحقيق رضا أبو شامة، دار السلف، ط1، 2004، ص 250

[3] – محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد والتاريخ، دار الفكر، القاهرة، ط1، ص 209 – 300، مصطفى السباعي السنة ومكانتها في التشريع، المكتب الاسلامي، دمشق، ص 469

[4] من الناحية الزمنية تعتبر طبقة العلماء التي ينتسب إليها أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المتوفى سنة 386هـ هي الفاصلة بين المتقدمين والمتأخرين، ويعتبر الإمام القيرواني نفسه آخر المتقدمين وأول المتأخرين أن من أبرز مؤلفاته

كتابه الكبير (النوادر والزيادات على المدونة)، فإنه سار فيه على نسق المتقدمين، حيث استوعب فيه غالب فروع الفقه المالكي.

[5]– رمضان علي السيد الشرنباصي، المدخل لدراسة الفقه الإسلامي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005،ص 130 ،وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر دمشق، ط2، ص 33– 36، محمد أبو زهرة، مالك حياته وعصره، دار الفكر العربي، ط2، ، ص 25 – 29، عبد الرحمان الشرقاوي، شخصيات إسلامية أئمة الفقه التسع، دار أقراء، بيروت، ط3، 1986، ص 78. أحمد تيمور، المذاهب الفقهية الأربعة، ، دار الآفاق العربية، ط1، 2001، ص 66، . محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد والتاريخ، المرجع السابق، ص 209 – 300 . عبد الحليم الجندي، مالك بن أنس إمام دار الهجرة، المرجع السابق، ص 52– 55.

[6]– المراجع نفسها .ومما تجدر الإشارة إليه أن المالكية لم تعرف الحواشي على شروح كتبهم الفقهية إلا في العصور المتأخرة وقد ذكر الجبرتي في تاريخه أن أول من خدم تلك الكتب بالحواشي هو (الشيخ على العدوي المالكي) (ت سنة 1189ه)، فقد ألف كثيراً ألقاب علماء المذهب فمن هذه الألقاب :الشيخ: وهو أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني. القاضي: وهو أبو محمد عبد الوهاب بن نصر البغدادي. محمد: وهو محمد بن إبراهيم المعروف بابن المواز. الإمام: وهو أبو عبد الله بن علي المازري. الصاحبان: وهما في تراجم الأندلسيين أبو إسحاق إبراهيم بن شنظير، وأبوجعفر بن ميمون.

[7] القرافي، الذخيرة، تحقيق محمد حجي، دار الغرب، بيروت، ص 149.

[8]– أحمد تيمور، المذاهب الفقهية الأربعة، المرجع السابق، ص 66–69 . عمر الجيدي، مباحث في المذهب المالكي في المغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط1، 1993م، ص 16– 45. أبو زهرة، الإمام مالك، دار الفكر العربي، ص218 . هشام السلوفي، اصطلاح المذهب المالكي،ص 2، على الموقع : www.saaid.net .

[9] –عياض، ترتيب المدارك، تحقيق، أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، ج 3، ص 387

[10] أحمد تيمور، المذاهب الفقهية الأربعة، المرجع السابق، ص 66–69 . عمر الجيدي، مباحث في المذهب المالكي، المرجع السابق، ص 16– 45. أبو زهرة، الإمام مالك، المرجع السابق، ص218 . هشام السلوفي، اصطلاح المذهب المالكي ،المرجع السابق ، ص2

[11] ابن عليش، فتح العلي المالك في الفتوى، المكتبة التجارية، ص 178

[12] أحمد تيمور، المذاهب الفقهية الأربعة، المرجع السابق، ص 66. محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، المرجع السابق، ص 209 – 300 هشام السلوفي، اصطلاح المذهب المالكي ،المرجع السابق ، ص2

[13] ابن عليش، فتح العلي المالك في الفتوى، المصدر السابق ، ص 178

[14] أحمد تيمور، المذاهب الفقهية الأربعة، المرجع السابق، ص 66-69 . عمر الجيدي، مباحث في المذهب المالكي، المرجع السابق، ص 16- 45. أبو زهرة، الإمام مالك، المرجع السابق، ص218 . هشام السلوفي، اصطلاح المذهب المالكي ،المرجع السابق ، ص2

[15] ابن عليش، فتح العلي المالك في الفتوى، المصدر السابق، ص 178

[16] أحمد تيمور، المذاهب الفقهية الأربعة، المرجع السابق، ص 66-69 . عمر الجيدي، مباحث في المذهب المالكي، المرجع السابق، ص 16- 45. أبو زهرة، الإمام مالك، المرجع السابق، ص218 . هشام السلوفي، اصطلاح المذهب المالكي ،المرجع السابق ، ص2،،

[17] – النحل، آية 8

[18] – محمد التاويل، خصائص المذهب المالكي، فاس، المغرب، 2004م، ص 4، 5

[19] – القصص، آية، 27

[20] – محمد التاويل، خصائص المذهب المالكي، المرجع السابق، ص 6، 7

[21] – المرسلات، آية، 48

[22] – محمد التاويل، خصائص المذهب المالكي المرجع السابق، ص 7

[23] – المرجع نفسه، ص 8

[24] – المرجع السابق ، ص 9

[25] – البقرة، آية 185.

[26] – محمد التاويل، خصائص المذهب المالكي المرجع السابق، ص9

[27] – المرجع نفسه، ص 10

[28] – البقرة، آية 179.

[29] – محمد التاويل، خصائص المذهب المالكي المرجع السابق، ص 12

[30] – المرجع السابق، ص 12،13

[31] محمد منصور علي بلعيد، أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي وانكفاؤه في اليمن حتى القرن الرابع الهجري، الأعمال الكاملة لمؤتمر الإمام مالك 1435هـ، 2013م، الجامعة الأسمرية الأسلامية، زليتن. ليبيا ص 931، 932 عمر الجيدي، مباحث في المذهب المالكي، ص 35

[32] محمد منصور علي بلعيد، أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي ص 933- 935

[33] –. ابن خلدون، المقدمة طبعة التجارية، ص245.

[34] محمد منصور علي بلعيد، أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي ص 935 عمر الجيدي، مباحث في المذهب المالكي، ص 35

[35] . مباحث في تاريخ المذهب المالكي، ص 5- 6

[36]- ابن خلدون المقدمة، المصدر السابق، ص245.

[37]- المصدر نفسه، ص245.